# قياس وتحليل أثر مؤشر الحرية الاقتصادية في نمو الناتج المحلي الإجمالي في عينة مختارة من دول العالم للمدة 2014-2015


| | |
|---|---|
| م. بشرى عبدالباري احمد<br>الباحث :عبدالرحمن فيصل ياسين<br><br>كلية الإدارة والاقتصاد /جامعة تكريت | L. Bushra Abd Al-Bari<br>Abdulrahman faysal Yasin<br><br>Administration & Economic College/<br>Tikrit University |



## المستخلص

أدى تزايد عدد الحكومات المؤمنة بالحرية الاقتصادية إلى تطور واتساع رقعة الحرية الاقتصادية وتطور مؤشراتها وارتفاع عديد الدول التي تساهم في زيادة الحرية الاقتصادية ، وقد كتب الكثير من الكتاب الاقتصاديين في هذا المجال وقد اثبتت الدراسات الحديثة أن للحرية الاقتصادية أثراً ايجابياً في النمو والتنمية الاقتصادية ، إذ إن مفهوم الحرية الاقتصادية له قيمته الجوهرية فهو يرتبط بالحريات الاخرى التي تؤثر بشكل مباشر في النمو الاقتصادي الذي كان من بين اهتمامات المفكرين الاقتصاديين إذ أصبح هدفاً تسعى له كل دولة لبلوغه وبعدّه معياراً من المعايير المعتمدة في الاقتصاديات واساس لتقييم الاداء الاقتصادي .

هدفت الدراسة إلى بيان أثر الحرية الاقتصادية في النمو الاقتصادي في دول العينة المبحوثة إذ استخدمت عينة من (160) دولة مختارة ، وقد حأولت الدراسة معرفة أثر مؤشر الحرية الاقتصادي وبفروعه الداخلية والمتمثلة بـ(حقوق الملكية، والتحرر من الفساد ، والحرية الضريبية ، وحرية الاعمال ، وحرية العمل ، والحرية النقدية، وحرية التجارة ، وحرية الاستثمار ، والحرية المالية ) لسنة 2014 والنمو الاقتصادي بوصفه متغيراً تابعاً لسنة 2015 ، اي بتخلف زمني لمدة عام واحد من خلال استخدام تحليل الانحدار البسيط الخطي واللاخطي .

اظهرت النتائج أن العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي والتغير في رصيد مؤشر الحرية الاقتصادية هي علاقة طردية ومعنوية أي أنه كلما ازداد رصيد مؤشر الحرية الاقتصادية للبلد كلما زاد معدل النمو الاقتصادي فيه ، وكذلك اثبت التحليل الكمي أنه عند زيادة رصيد مؤشر الحرية الاقتصادية بوحدة واحدة فإن معدل النمو الاقتصادي سيزداد بمقدار **(0,978) .**

نقترح في هذا البحث على المهتمين بالإدارة الاقتصادية الاخذ بنظر الاعتبار باهمية الحرية الاقتصادية وتفرعاتها الداخلية المتمثلة بحرية العمل وحرية الاعمال والحرية التجارية والحرية المالية ومكافحة الفساد وحرية الاستثمار .... الخ ، عند دراسة عوامل النمو الاقتصادي ، ونتقترح ايضاً على الباحثين الاقتصاديين الاهتمام بالعوامل والمؤشرات الاقتصادية غير التقليدية عند اجراء البحوث المتعلقة بالنمو الاقتصادي والتضخم والبطالة ، فقد يكون أثرها أهم من أثر العوامل الاقتصادية التقليدية أو المتعارف عليها.

## Abstract

led an increasing number of insurers governments economic freedom on the development and expansion of economic freedom and the development of indicators and the rise in many countries that contribute to the increase of

economic freedom, has written many economists writers in the field Modern studies have shown that economic freedom a positive effect on economic growth and development , since the concept of economic freedom has intrinsic value is linked to the other freedoms that directly affect the economic growth, which was among the concerns of economic thinkers, as he became a target seeking him every country attainable and as a benchmark of the criteria adopted in the economies and the basis for assessing the economic performance. The study aimed to demonstrate the impact of economic freedom and economic growth in the surveyed sample countries were used a sample of (160) using a sample of selected countries, it has tried to study to know the impact of economic freedom index and internal branches, represented by (property rights, freedom from corruption, fiscal freedom, business freedom, labor freedom, monetary freedom, trade freedom, investment freedom, financial freedom) for the year 2014 and economic growth as the dependent variable for the year 2015, the failure of any time for a period of one year through the use of simple linear and non-linear regression analysis.

The results showed that the relationship between economic growth and the rate of change in the balance of economic freedom index is a direct correlation and moral any that the greater balance of economic freedom index of the country the greater the economic growth the rate, as demonstrated quantitative analysis that when increasing economic freedom index of the balance of one unit, the growth rate economic would be increased by (0.978)

Proposed research study suggests those interested in economic management, taking into account the economic freedom and freedom of action and freedom of work and freedom, commercial and financial freedom and the fight against corruption and freedom of investment .... etc., when the study of economic growth factors, the analysis also suggests economists researchers interest factors and economic indicators is traditional when conducting research related to economic growth, inflation and unemployment, it may be the most important role or effect of the role of traditional economic factors or accepted.

**المقدمة :**

الحرية الاقتصادية مفهوم رأسمالي قائم في الأساس على الموجهات الأساسية التي تحكم النظام الاقتصادي الرأسمالي الليبرالي (موجهات ما يسمى بالسوق الحر) السائدة حالياً في الغالبية العظمى من اقتصادات العالم، وبعيدة كل البعد عن النظم الاقتصادية ذات التخطيط المركزي التي وإن للحكومة أثراً رئيسياً في التوجيه والاشراف على كل مناحي الاقتصادات ، إذ دار جدال علمي مطول خلال السنوات الأخيرة الماضية حول مدى تأثير كل من السياسات والمؤسسات الاقتصادية في مسار الاقتصاد،

خصوصاً فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الاقتصادية الرئيسية ومن أهمها إتاحة الفرص الاقتصادية لجميع أفراد المجتمع وبصورة عادلة وتحقيق معدلات عالية من النمو والتشغيل، واهتمت المؤسسات البحثية بتطوير نظرية شاملة لقياس ما يسمى بالحرية الاقتصادية على المستوى العالمي والحرية الاقتصادية تتمثل أساسا في حرية الاختيار الشخصي، وعدم تدخل الحكومات في التأثير فيها والتبادل الطوعي المنظم بواسطة الأسواق وحرية دخول الأسواق والتنافس فيها وضمان حقوق وحماية ممتلكات الأفراد، قام معهد فريزر الكندي بإعداد تقارير سنوية منتظمة حول الحرية الاقتصادية في دول العالم وبالرجوع إلى مكونات الحرية الاقتصادية، كما جاء في تقارير معهد فريزر فإن المقومات الأساسية لهذه الحرية الاقتصادية تتمثل في توفير فرص الملكية الفردية للموارد ووجود الهيكل القانوني المنصف والحامي للأفراد والممتلكات وغياب التدخلات الحكومية (إلّا في حال السلع العامة) وترك كل الخدمات للسوق، والاعتماد على ملكية القطاع الخاص والأسواق بشكل رئيسي وتقاس درجة الحرية الاقتصادية في العالم بواسطة مؤشرات كلية محددة في خمسة مجالات أساسية تتفرع منها عناصر فرعية عديدة والمؤشرات الكلية التي تقاس بها درجة الحرية هي: حجم الحكومة ممثلة في حجم انفاقها وضرائبها ومشروعاتها والوصول إلى الأموال المشروعة، وحرية التجارة الدولية، وتنظيم الائتمان والعمل وقطاع الأعمال، وتعدّ المعايير المطلوبة لحساب الحرية الاقتصادية محددة بطريقة مهنية عالية وصارمة، إذ أن توفير البيانات اللازمة ينبغي أن يتم من مصادر محددة كالتقرير الاحصائي المعياري لصندوق النقد الدولي أو تقرير التنافسية العالمي وهذه التقارير تعتبر مصادر بيانات اقتصادية جيدة وعالية الثقة وتوفر بيانات يتم حسابها بطريقة موحدة، فضلاً عن أن وضعها يتم بمهنية عالية لضمان الحصول على أفضل نوعية من البيانات المطلوبة .

**1- مشكلة البحث:** تتمثل مشكله البحث في الإجابة على التساؤلات الأتية **:** هل تتأثر نسبة النمو الاقتصادي في دول العينة ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية غير التقليدية وما هي تلك المتغيرات؟ وما هي العوامل غير التقليدية التي تؤثر في نسبة النمو الاقتصادي التي لم تأخذها النظرية الاقتصادية بعين الاعتبار؟

**2- هدف البحث :** يهدف البحث إلى قياس وتحليل أثر الحرية الاقتصادية في نسبة النمو الاقتصادي وذلك عن طريق دراسة عينة من دول مختارة للمدة 2014-2015، ومن ثم الخروج بنتائج ومقترحات خاصة بموضوع البحث.

**3. أهمية البحث**: يستمد البحث أهميته من خلال تزويد الباحثين والمخططين الاقتصاديين بأفكار جديدة عن أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية غير التقليدية المؤثرة في نسبة النمو الاقتصادي.

**4. فرضية البحث:** يمكن تحديد الفرضية التي نسعى لاختبارها على النحو التالي : تفترض الدراسة أن هنالك أثراً كمياً للحرية الاقتصادية في النمو الاقتصادي على الصعيد العالمي ، وأنه يمكن قياس هذا الأثر كمياً .

**5.هيكلية البحث**: تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث، الأول: مبحث نظري يهتم بتعريف النمو الاقتصادي وكيفية قياسه وعناصره ونظرياته، والمبحث الثاني: نظري ايضا يهتم بمفهوم ومكونات الحرية الاقتصادية ، أما المبحث الثالث: فهو مبحث عملي يهتم بقياس الأثر الكمي للمتغيرات الاقتصادية غير التقليدية في معدل النمو الاقتصادي في دول العينة المبحوثة.

## المبحث الأول
## ماهية النمو الاقتصادي

**أولاً .تعريف النمو الاقتصادي ( الناتج المحلي الإجمالي ) :**

يلاحظ من التعاريف التي أعطيت للنمو الاقتصادي الالتقاء في نقاط معينة والاختلاف في أخرى لكنها عموما تتفق على المعنى الإجمالي نفسه ، فهناك من يرى إن " النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن(عطية،2003 ،11) .

ومما يقود إلى تحقيق معدلات مرتفعة في المتغيرات الكلية كالدخل المحلي ، والناتج المحلي ، والعمالة، والاستهلاك، والادخار وتكوين رأس المال بما يحقق الرفاهية لأفراد هذا الاقتصاد ، فيما يذهب بعض الاقتصاديين إلى أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي. والمفهوم الأخير يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يحصل عليها الفرد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها ( عطية ، 2003 ،12). ويعرّف النمو الاقتصادي ايضاً على انه حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي الحقيقي ( عجمية وآخرون ،2007 ، 73 ) . وكذلك يعرّف على أنه مفهوم كمي وقابل للقياس، متصل بالتغيرات عبر الوقت في حجم الناتج المحلي أو الدخل المحلي في شكله الإجمالي أو الفردي، ومع إن هناك عوامل اقتصادية وغير اقتصادية تكمن وراء هذه التغيرات ، إلا أنها في ذاتها تظل مفهوما ذا طبيعة اقتصادية صافية. فالنمو الفعلي يمكن تحقيقه بدون تحولات أساسية في هيكلية وموقع القوى الاجتماعية والسياسية أو في القيم والتوجهات والتنظيم والثقافة، وباختصار دون تبدل جذري في القوى غير الاقتصادية ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي (مشورب ، 2006، 31 ). وغالبا ما يستخدم مؤشر النمو الاقتصادي للدلالة على مستويات التطور الاقتصادي من جهة والطاقة الإنتاجية المحلية من جهة أخرى وبما ينطوي عليه ذلك من إمكانات تحقيق التراكم الرأسمالي وما يفضي إليه هذا التراكم من تحقيق تقدم مستمر في مستوى الإنتاج والإنتاجية كما يعد مؤشر النمو الاقتصادي احد أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قرارهم الاستثماري (بهاتا ، 1997، 4 ). ومن خلال هذه التعاريف يمكن إن نستخرج الخصائص التالية للنمو الاقتصادي :

1. يجب أن يترتب على الزيادة في الدخل المحلي للبلد زيادة في دخل الفرد الحقيقي ، أي إن معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل نمو الدخل المحلي مطروح من معدل النمو السكاني.
2. أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية، أي الزيادة النقدية في دخل الفرد بعد طرح أثر معدل التضخم منه .
3. يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل ، أي أنها لا تختفي بمجرد اختفاء الأسباب، أي إن النمو ظاهرة مستمرة وليس ظاهرة عارضة أو مؤقتة، كما في حالة منح دولة غنية إعانة لدولة فقيرة مما ينجم عنه زيادة في متوسط الدخل الحقيقي فيها لمدة سنة أو سنتين، إذ لا تعدّ هذه الزيادة المؤقتة نمواً اقتصادياً. نستنتج مما سبق إن النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن ومتوسط الدخل هو حاصل قسمة الدخل الكلي على عدد السكان ، أي إنه يشير لنصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع وهذا يعني إن النمو الاقتصادي ليس مجرد حدوث في زيادة نصيب الفرد من الدخل الكلي أو الناتج الكلي؛ لأنه يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلاً في زيادة نصيبه من الدخل الكلي، وهذا لا يتحقق إلا أذا فاقت الزيادة في معدل نمو الدخل الكلي معدل الزيادة في عدد السكان، فإذا كان معدل نمو الدخل الكلي مساويا لمعدل النمو السكاني فإن نصيب الفرد من الدخل الكلي سوف يضل ثابتاً، أي إن مستوى معيشة الفرد لن يتغير بمعنى أنه لا

يوجد نمو اقتصادي، أما إذا زاد الدخل الكلي بمعدل أقل من معدل النمو السكاني فإن نصيب الفرد سوف ينخفض وبالتالي ستتدهور مستوى معيشته والعكس صحيح. ويلاحظ في هذا الصدد إن مفهوم النمو الاقتصادي يركز على التغير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد أو بنوعية السلع والخدمات التي يحصلون عليها، فالزيادة في متوسط الدخل لا تعني إن كل فرد من أفراد المجتمع قد زاد دخله من الناحية المطلقة أو من الناحية النسبية، فقد تحصل طبقة قليلة من الأغنياء على كل الزيادة في الدخل الكلي وتحرم منها الطبقة العريضة من الفقراء وبالرغم من ذلك يزاد متوسط الدخل الفردي، بل أكثر من ذلك فقد تنخفض الدخول المطلقة لطبقة الأغلبية من الفقراء أو ينخفض نصيبهم النسبي من الدخل الكلي وبالرغم من ذلك يزداد متوسط الدخل الفردي. وكذلك يلاحظ أن النمو الاقتصادي مفهوم غير شامل لكل ما يحدث من تغيير في رفاهية الفرد وذلك للأسباب الآتية :

- لا يعكس التغيرات السلبية التي تصاحب التقدم الاقتصادي المادي كزيادة درجة التلوث والأضرار بالبيئة، معدل العمر، التعليم، الصحة،....الخ.
- يركز على الجانب المادي للرفاهية ويهمل الجوانب الأخرى كحرية الرأي والمشاركة السياسية والوعي الثقافي وغيره .

**ثانياً : قياس النمو الاقتصادي :**

إذا كان النمو الاقتصادي يعرف على أنه ارتفاع الدخل المحلي أي بمعنى الناتج المحلي الخام من السلع والخدمات المنتجة في بلد ما، خلال فترة زمنية معينة، إذن يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج المحلي الحقيقي أو يقاس من خلال التعرف على التغيرات في الناتج المحلي الحقيقي أو الدخل المحلي الحقيقي عبر الزمن إذ يكون:- (عجمية وناصف،2005 ،59).

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{\text{التغيرات في الدخل أو الناتج بين سنة المقارنة وسنة الاساس}}{\text{الدخل أو الناتج في سنة الاساس}} \times 100$$

ويميل الاقتصاديون للأخذ بمقياس معدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي بدلا من التغير في الدخل المحلي الخام للتعبير عن معدل النمو الاقتصادي من منطلق إن :

$$\text{الدخل الفردي الحقيقي} = \frac{\text{الدخل المحلي}}{\text{عدد السكان}}$$

وبالتالي فإن معدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي يساوي معدل التغير في الدخل المحلي الحقيقي مقسوما على عدد السكان .

**ثالثاً ـ عناصر النمو الاقتصادي :** يوجد العديد من العناصر التي تحدد النمو الاقتصادي والتي توضع في شكل مجمعات تتمثل أساساً في العمل ، رأس المال والتقدم التقني، ويتم تركيبها في نسب عقلانية مختلفة تضمن مستويات من الإنتاج وتتضمن :

ـ **عنصر العمل :** يتمثل في مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته، إذ إن استمرار التدريب والتعليم يزيد من التطوير النوعي للعمالة وانتاجية عنصر العمل تتحدد بدرجة كبيرة حسب العمر والتعليم والتدريب والخبرة، والتأهيل التكنولوجي الذي تعتمد عليه كفاءة استخدام عناصر الإنتاج في العمليات الإنتاجية (خليفة، 2001، 34).

ـ **عنصر رأس المال :** إن تحسن الناتج يعتمد بدرجة كبيرة على الزيادة في كمية ونوعية المعدات الرأسمالية، تلك السلع تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى وهي تعدّ أيضاً عنصراً أساسياً للنمو

الاقتصادي وتساعد في تحقيق التقدم التقني، وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة (روبرت، بدون سنة ، 306 ).

- **التقدم التقني :** هو تنظيم جديد للإنتاج يسمح بالاستخدام الأكثر فاعلية للموارد المتاحة والتي توظف بطريقة أكثر كفاءة، أو بطريقة جديدة في العملية الإنتاجية حتى وإن بقيت كمية الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي ، وبالرغم من أنه من الصعب القياس الدقيق للناتج العلمي للعلماء بكل دولة، فإن الإنفاق الكلي على البحث والتطوير يمثل مؤشرا واسع القبول (خليفة، 2001، 58 ).

## المبحث الثاني
## مفهوم ومكونات الحرية الاقتصادية

تعد الحرية الاقتصادية من أهم العوامل الجاذبة للاستثمارات الأجنبية فهي الطريق الأمثل للوصول إلى مستوى متقدم من النمو والرفاه الاقتصادي ، وتقاس تلك الحرية من خلال عدة متغيرات والتي تعمل على قياس درجة الانفتاح الاقتصادي ومدى تدخل الدولة في الاقتصاد، ويستخدم هذا المؤشر لقياس درجة التضييق التي تمارسها الحكومات على الحرية الاقتصادية. وتعد مؤسسة هيرتاج من أهم المؤسسات التي تقوم بنشر مؤشرات الحرية الاقتصادية وتقوم بنشر مؤشر الحرية الذي يضم عشر مجموعات تتضمن 50 مؤشراً فرعياً.

**أولاً : تعريف الحرية الاقتصادية:** وتعني حماية حقوق الملكية الفكرية وتوفير مجالات لحرية الاختيار الاقتصادي في الأفراد وتعزيز روح المبادرة والابداع ، وكذلك تعني غياب الإكراه في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك من السلع والخدمات باستثناء مستلزمات حماية المصلحة العامة ويعطي مؤشر الحرية الاقتصادية رؤية واضحة عن مناخ الاستثمار في البلدان المضيفة؛ لأنَّه يأخذ بعين الاعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الإدارية والبيروقراطية ووجود عوائق للتجارة ومستوى سيادة القانون( شلغوم ،2012، 105) .

**ثانياً : مكونات مؤشر الحرية الاقتصادية** : يصدر مؤشر الحرية الاقتصادية عن معهد هيرتاج الامريكي وبالتعاون مع صحيفة وال ستريت ويستند هذا المؤشر إلى دراسة عشر متغيرات في الدولة المعنية بالدراسة قبل اصدار نتيجة الدراسة، وما يتبعها من توصيات وهذه المتغيرات محل الدراسة تشمل(عباس، 2005، 153) :

1. مدى الحرية الاقتصادية في الدولة .
2. مدى تدخل الحكومة وسياساتها التجارية .
3. حجم وسيطرة القطاع العام .
4. تدفق الاستثمارات الأجنبية والمعوقات .
5. الحرية التي يتمتع بها القطاع المصرفي .
6. مدى انتشار السوق السوداء في المجال المصرفي وغيره .
7. موازنة الدولة ومدى المرونة المسموح بها للقطاعات المختلفة .
8. حقوق الملكية والفردية وما يكفلها ويكفل حرية التصرفات .
9. الإجراءات الإدارية والبيروقراطية في الدول محل الدراسة .
10. وضع الإدارة المالية ومدى ضخامة القطاع الحكومي وأثره اقتصادياً .

**ثالثاً : تصنيف الحرية الاقتصادية :** تم تصنيف الحرية الاقتصادية من قبل مؤسسة فريزر (Fraser) على أساس الدرجات التي تترأوح بين (1-10)، وكلما كانت الدرجات مرتفعة كلما دل ذلك على تحقيق التقدم في الحرية الاقتصادية، والعكس صحيح، ووفقا لذلك تصنف الدول إلى اربع فئات هي (بادأوة يي ، 2010، 13) :

1. **الدول الأكثر تحرراً:** هي الدول التي تتمتع بدرجة حرية تتراوح ما بين (8-10) درجات أي حرية اقتصادية كاملة مثل: سنغافورة، وهونك كونك.

2.**الدول في الدرجة الثانية من التحرر**: هي الدول التي تتمتع بدرجة حرية اقتصادية تتراوح ما بين (6-7.9) درجات، أي حرية اقتصادية شبه كاملة مثل :البحرين، ماليزيا.

3. **الدول في الدرجة الثالثة من التحرر:** هي الدول التي تتمتع بدرجة حرية اقتصادية تتراوح ما بين (4-5.9) درجات، أي حرية اقتصادية ضعيفة، مثل: سوريا، والجزائر.

4. **الدول الأقل تحرراً** : هي الدول التي تتمتع بحرية اقتصادية تتراوح ما بين (1-3.9) درجات، أي حرية اقتصادية معدومة ، مثل : زيمبابوي، وميانمار .

اما تصنيف الحرية الاقتصادية من قبل معهد التراث وصحيفة وال ستريت جورنال إلى أربع فئات وفقا للدرجة التي تقع ما بين (1- 5) وهي :

1- **الدول ذات الاقتصاد الحر**: وهي الدول التي تحرز (1.99) نقطة واقل.

2- **الدول ذات الاقتصاد شبه الحر**: وهي الدول التي تقع درجتها ما بين (2- 2.9 ) نقطة.

3- **الدول ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة** : وهي الدول التي تقع درجتها ما بين (3-3.99) نقطة.

4- **الدول ذات الحرية الاقتصادية المعدومة** : وهي الدول التي تتحرك درجتها ما بين (4-5) نقطة.

يقوم باحتساب قيم المؤشر والتي تكون من(1) إلى (100) فالبلد التي تكون أقرب إلى الواحد تقع في مؤخرة المؤشر وتكون الأدنى في مستوى الحرية الاقتصادية، أما الدول التي تقترب من (100) فتكون في مقدمة المؤشر وتكون الأعلى في مستوى الحرية .

**رابعاً :العلاقة بين الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي :** الحرية الاقتصادية ليست مجرد عنصر ضروري من عناصر الحرية الشاملة وإنما هي الاساس، ودلت التجارب السابقة التي بنيت عليها الحريات المدنية والسياسية ، إذ حصل التجار والحرفيون في المدن الأوربية التجارية في العصر الوسيط على الحرية الاقتصادية والحرية الدينية احياناً من قبل الزعماء الاقتصاديين قبل مدة طويلة من ظهور الديمقراطية والقبول بمعظم الحريات المدنية العامة ، بل إن بعض الحاكمين اقدموا حتى على السماح للتجار بإنشاء قوانينهم ومحاكمهم الخاصة كي يتمكنوا من الاعتماد على قواعدهم الخاصة والتي انشأوها بأنفسهم، وهذا ما دعي لاحقاً بـ(القانون التجاري) ومنذ الستينيات الماضية بدء حراك مشابه بالانطلاق في شرق آسيا، إذ قامت الانظمة الاستبدادية الصغيرة القلقة في تخوم آسيا بتحسين الحرية الاقتصادية، وتعيين إدارات تتقيد بالقواعد من أجل اجتذاب رأس المال الذي يتحرك على امتداد العالم، بالإضافة إلى المعارف والمشروعات التي تنخرط فيها عدة دول؛ وذلك لتعزيز التنمية الاقتصادية، وقامت هذه البلدان بتقديم تنازلات ضريبية وجعلت الأراضي والبنى التحتية متاحة بأسعار رخيصة ( كاسبر ، 2011، 27) .

تساهم الحرية الاقتصادية في زيادة معدل النمو الاقتصادي بما توفره من تعزيز للتنافس بين الأطراف الفاعلة، مما يؤدي إلى زيادة الابتكار، والفاعلية، ثم الإنتاجية في نهاية المطاف، و كذلك تتيح الحرية الاقتصادية فاعلية أكبر للاستثمارات، مما يفضي إلى النمو أما سيادة القانون بوصفه حمايةً لحقوق الملكية، والحقوق التعاقدية فيوفر حماية للحرية الاقتصادية، ويسهم بذلك في النمو الاقتصادي من خلال المؤسسات الاقتصادية التي تمكِّن من ممارسة الحرية الاقتصادية(بيجوفيتش ، 2012،2) .

## المبحث الثالث
## نتائج تقدير العلاقة بين النمو الاقتصادي وبعض مؤشرات الحرية الاقتصادية

**تمهيد:**

يشكل هذا المبحث الجانب العملي من هذه الدراسة إذ تم اختيار عينة 160 دولة من أجل تقدير الأثر الكمي لمؤشرات الحرية الاقتصادية، وهذا الأمر يتطلب توصيف طرق التقدير من انحدار خطي ولا خطي بسيط ، ثم انتقل المبحث إلى إيراد وتحليل النتائج التي تم الحصول عليها.

**أولاً. توصيف المتغيرات المستخدمة في تقدير أثر مؤشرات الحرية الاقتصادية في مؤشر النمو الاقتصادي:**

لا شك بأن التقدير الكمي لأثر مؤشرات الحرية الاقتصادية في مؤشر النمو الاقتصادي يتطلب اختيار النموذج القياسي المناسب الذي نستخدمه في تقدير هذه العلاقة، علاوة على اختيار أو توصيف المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في التقدير، حيث يتم تعزيز قيمة ودلالة العلاقات عندما يتم تقديرها كمياً من خلال الاعتماد على البيانات المأخوذة من الواقع العلمي.

إذ سيتناول هذا المبحث التعريف بالنموذج القياسي وتوصيف المتغيرات المستخدمة لغرض تقدير أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في مؤشر النمو الاقتصادي.

ولغرض صياغة النموذج القياسي الملائم لهذه الدراسة تم تحديد المتغيرات التي يتضمنها النموذج وهي كما يلي:

**1: المتغير التابع: مؤشر النمو الاقتصادي :** وهو نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة المختارة

**2: المتغيرات المستقلة:**

وهي عبارة عن مؤشرات الحرية الاقتصادية التي تم تناولها في المبحث الثاني أعلاه .

**أ- احتساب معاملات ارتباط بيرسون بين مؤشرات الحرية الاقتصادية ومؤشر النمو الاقتصادي**

اتضح أن أكثر من نصف مؤشرات الحرية الاقتصادية ذات ارتباط معنوي جداً مع معدل النمو الاقتصادي في العينة المختارة، فعند حساب معامل ارتباط بيرسون بين تلك المؤشرات وبين معدل النمو الاقتصادي حصلنا على النتائج المبينة في الجدول اللاحق، علماً أن معامل ارتباط بيرسون يوضح مدى قوة العلاقة بين المتغيرات المبحوثة من جهة واتجاه تلك العلاقة من جهة ثانية، أما قوة العلاقة فتقاس بمستوى المعنوية الذي يحدده البرنامج الاحصائي المستخدم وهو الحزمة SPSS ، فإن كان مستوى المعنوية اقل من 0.05 كان الارتباط معنوياً، أي يمكن الاعتماد على قوته، ويزداد معامل الارتباط قوة كلما اقترب مستوى المعنوية من الصفر، أما اتجاه العلاقة بين المتغيرات المبحوثة فإما أن يكون طردياً أو عكسياً ويعتمد ذلك على اشارة معامل الارتباط.

**جدول ( 1 ) معاملات ارتباط بيرسون**

| ت | اسم المتغير | عدد المشاهدات | معامل ارتباط بيرسون | مستوى المعنوية |
|---|---|---|---|---|
| 1 | التغير في مؤشر الحرية الاقتصادية عن عام 2014 | 160 | 0,003 | 0,000 |
| 2 | التغير في حقوق الملكية | 160 | 0,338 | 0,000 |
| 3 | مؤشر التحرر من الفساد | 160 | 0,218- | 0,006 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 4 | التغير في الحرية المالية | 160 | 0,171 | 0,030 |
| 5 | مؤشر حرية الاعمال | 160 | 0,096- | 0,225 |
| 6 | مؤشر حرية العمل | 160 | 0,016 | 0,837 |
| 7 | التغير في الحرية النقدية | 160 | 0,237 | 0,003 |
| 6 | مؤشر حرية التجارة | 160 | 0,034- | 0,673 |
| 9 | التغير في حرية الاستثمار | 160 | 0,171 | 0,031 |
| 10 | مؤشر الحرية الضريبية | 160 | 0,119- | 0,133 |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي( spss)

من الجدول أعلاه يتضح أنَّ أكثر من نصف معاملات الارتباط المحتسبة للمتغيرات المبحوثة مع معدل النمو الاقتصادي قوية جداً بدليل اقتراب مستويات المعنوية من الصفر ان لم تكن صفراً اصلاً ، إذ يتضح:

1- إن العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي والتغير في رصيد مؤشر الحرية الاقتصادية هي علاقة طردية ومعنوية، أي إنه كلما ازداد رصيد مؤشر الحرية الاقتصادية للبلد كلما زاد معدل النمو الاقتصادي فيه وهذا أمر طبيعي حيث توفر الحرية الاقتصادية فرصاً كبيرة للمستثمرين المحليين والأجانب مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات في البلد وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي.

2- ان العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي والتغير في حقوق الملكية هي علاقة طردية ومعنوية، اي إنه كلما زاد الحفاظ على حقوق الملكية للبلد زاد معدل النمو الاقتصادي فيه وهذا امر منطقي جدا .

3- وإن العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي وبين مؤشر التحرر من الفساد هي علاقة عكسية ومعنوية ،أي إن قلة الفساد وشيوع الشفافية تؤدي إلى انتعاش الاعمال والاستثمار مما يزيد من معدل النمو الاقتصادي.

4- إن العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومؤشر الحرية المالية هي علاقة طردية ومعنوية، أي إنه كلما ازداد رصيد مؤشر الحرية المالية في البلد كلما زاد معدل النمو الاقتصادي فيه، وهذا امر طبيعي حيث توفر الحرية المالية فرصاً واسعة كبيرة لتمويل للمستثمرين المحليين والأجانب مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات في البلد، وبالتالي زيادة فرص العمل فزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

5- إن العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومؤشر حرية الاعمال هي علاقة عكسية وغير معنوية، أي إنه كلما ازداد رصيد مؤشر حرية الاعمال في البلد كلما قل معدل النمو الاقتصادي.

6- ان العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومؤشر حرية العمل هي علاقة طردية وغير معنوية أي إنه كلما ازداد رصيد مؤشر حرية العمل في البلد كلما زاد معدل النمو الاقتصادي فيه، وهذا امر طبيعي حيث توفر حرية العمل فرصا واسعة وكبيرة امام العمال والموظفين المحليين، مما يؤدي إلى زيادة التوظيف والاستخدام وبالتالي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي.

7- إن العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومؤشر التحرر النقدي هي علاقة طردية ومعنوية، أي إنه كلما ازداد رصيد مؤشر التحرر النقدي في البلد كلما زاد معدل النمو الاقتصادي فيه، وهذا امر طبيعي حيث يوفر التحرر النقدي فرصا واسعة وكبيرة للمستثمرين المحليين والأجانب، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات في البلد وبالتالي زيادة فرص العمل فزيادة النمو الاقتصادي.

8- إن العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومؤشر حرية التجارة هي علاقة عكسية وغير معنوية، أي إنه كلما ازداد رصيد مؤشر حرية التجارة في البلد كلما قل معدل النمو الاقتصادي.

9- إن العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومؤشر التغير في حرية الاستثمار هي علاقة طردية ومعنوية، أي إنه كلما ازداد مؤشر التغير في حرية الاستثمار في البلد كلما ازداد معدل النمو الاقتصادي فيه وهذا امر طبيعي حيث ان ازدياد معدل التغير في حرية الاستثمار مما يزيد فرص المستثمرين المحليين والأجانب مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات في البلد وبالتالي ازدياد معدل النمو الاقتصادي.

10- إن العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومؤشر الحرية الضريبية هي علاقة عكسية وغير معنوية، أي إنه كلما ازدادت حرية الضريبة إلى البلد كلما قل معدل النمو الاقتصادي فيه وهذا امر طبيعي .

**ثانياً: تقدير أثر مؤشرات الحرية الاقتصادية في معدل النمو الاقتصادي:** باستخدام طريقة الانحدار البسيط والذي يعني انحدار معدل النمو الاقتصادي لعام 2015 على كل متغير مستقل من مؤشرات الحرية الاقتصادية لعام 2015 ، تم الحصول على المعادلات المقدرة في الجدول ادناه.

**جدول (2) نتائج تقدير أثر مؤشرات الحرية الاقتصادية في معدل النمو الاقتصادي**

| ت | المتغير المستقل | المعادلة المقدرة | معنوية T | معنوية F | معنوية معامل الارتباط | اختبار D.W. | اختبار PARK |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | التغير في مؤشر الحرية الاقتصادية عن عام 2014 | Y = 2.533 +0.978 X1 | معنوية | معنوية | معنوية | لا توجد مشكلة | لا توجد مشكلة |
| 2 | التغير في حقوق الملكية | Y = 3.265 + 0.701 X2 | معنوية | معنوية | معنوية | لا توجد مشكلة | لا توجد مشكلة |
| 3 | مؤشر التحرر من الفساد | Y =4.942 – 0.046 X3 | غير معنوية | غير معنوية | معنوية | لا توجد مشكلة | لا توجد مشكلة |
| 4 | التغير في الحرية المالية | Y = 3.075 + 0.305 X4 | معنوية | معنوية | معنوية | لا توجد مشكلة | لا توجد مشكلة |
| 5 | مؤشر حرية الاعمال | Y =4.689 – 0.025 X5 | غير معنوية | غير معنوية | غير معنوية | لا توجد مشكلة | لا توجد مشكلة |
| 6 | مؤشر حرية العمل | Y = 2.796 + 0.004 X6 | غير معنوية | غير معنوية | غير معنوية | لا توجد مشكلة | لا توجد مشكلة |
| 7 | التغير في الحرية النقدية | Y = 3.043 + 0.401 X7 | معنوية | معنوية | معنوية | لا توجد مشكلة | لا توجد مشكلة |
| 8 | مؤشر حرية التجارة | Y = 3.959 – 0.012 X8 | غير معنوية | غير معنوية | غير معنوية | لا توجد مشكلة | لا توجد مشكلة |
| 9 | التغير في حرية الاستثمار | Y =2.623 + 0.140 X9 | معنوية | معنوية | معنوية | لا توجد مشكلة | لا توجد مشكلة |
| 10 | مؤشر الحرية الضريبية | Y =4.502 – 0.029 X10 | غير معنوية | غير معنوية | غير معنوية | لا توجد مشكلة | لا توجد مشكلة |

**المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي(SPSS)**

من الجدول أعلاه يتضح ان جميع الدوال المقدرة قد اجتازت اختبار المعنوية الفردية للمعلمات المقدرة حسب اختبار t ،أي إن جميع معاملات المتغيرات المستقلة المدروسة ذات تقدير جيد ويختلف عن الصفر، ويتضح ايضاً إن اغلب المعادلات المقدرة قد اجتازت اختبار المعنوية الإجمالية للمعادلة حسب اختبار F ،وبذلك تكون صالحة للتحليل الاقتصادي، خاصة وإنها تخلو من جميع المشاكل القياسية المعروفة كمشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة عدم تجانس تباين الخطأ ومشكلة التعدد الخطي، علاوة على

معنوية معاملات ارتباط جميع المتغيرات المستقلة المدروسة مع معدل النمو الاقتصادي بوصفه متغيراً تابعاً.

**أما من حيث الاختبار الاقتصادي لنتائج المعادلات المقدرة فيمكن ايراده كما يلي:**

1- يتضح من المعادلة الأولى أنه عند زيادة رصيد مؤشر الحرية الاقتصادية بوحدة واحدة فإن معدل النمو الاقتصادي سيزداد بمقدار 0,978 وحدة وهذا ينسجم مع المنطق الاقتصادي.

2- يتضح من المعادلة الثانية أنه عند زيادة رصيد مؤشر حقوق الملكية الفكرية بوحدة واحدة فإن معدل النمو الاقتصادي سيزداد بمقدار 0,701 وحدة وهذا ينسجم مع المنطق الاقتصادي.

3- يتضح من المعادلة الثالثة أنه عند زيادة رصيد مؤشر التحرر من الفساد بوحدة واحدة فإن معدل النمو الاقتصادي سينخفض بمقدار 0,046 وحدة وهذا ينسجم مع المنطق الاقتصادي.

4- ويتبين من نتائج المعادلة الرابعة أنه عند زيادة مؤشر التغير في الحرية المالية بوحدة واحدة فإن معدل النمو الاقتصادي سيزداد بمقدار 0,305 وحدة وهذا ينسجم مع المنطق الاقتصادي.

5- يتضح من المعادلة الخامسة أنه عند زيادة رصيد مؤشر حرية الاعمال بوحدة واحدة فإن معدل النمو الاقتصادي سينخفض بمقدار 0,025 وحدة وهذا ينسجم مع المنطق الاقتصادي.

6- ويتبين من نتائج المعادلة السادسة أنه عند زيادة مؤشر حرية العمل بوحدة واحدة فإن معدل النمو الاقتصادي سيزداد بمقدار 0,004 وحدة وهذا ينسجم مع المنطق الاقتصادي.

7- يتضح من المعادلة السابعة أنه عند زيادة رصيد مؤشر التغير في الحرية النقدية بوحدة واحدة فإن معدل النمو الاقتصادي سيزداد بمقدار 0,401 وحدة وهذا ينسجم مع المنطق الاقتصادي.

8- ويتبين من نتائج المعادلة الثامنة أنه عند زيادة مؤشر حرية التجارة بوحدة واحدة فإن معدل النمو الاقتصادي سينخفض بمقدار 0,012 وحدة وهذا ينسجم مع المنطق الاقتصادي.

9- يتضح من المعادلة التاسعة أنه عند زيادة رصيد مؤشر التغير في حرية الاستثمار بوحدة واحدة فإن معدل النمو الاقتصادي سيزداد بمقدار 0,140 وحدة وهذا ينسجم مع المنطق الاقتصادي.

10- ويتبين من نتائج المعادلة العاشرة أنه عند زيادة مؤشر الحرية الضريبية بوحدة واحدة فإن معدل النمو الاقتصادي سينخفض بمقدار 0,029 وحدة وهذا ينسجم مع المنطق الاقتصادي.

## الاستنتاجات والمقترحات

### أولاً : الاستنتاجات

**1- نتائج تحليل الارتباط بين معدل النمو الاقتصادي ومؤشرات الحرية الاقتصادية:**

اتضح من خلال الدراسة أن هناك علاقات ارتباط معنوية أو قوية جداً بين معدل النمو الاقتصادي وبين كل من مؤشر الحرية الاقتصادية وهي علاقة طردية ، ومؤشر التغير في حقوق الملكية وهي علاقة معنوية وطردية ايضاً ، ومؤشر مكافحة الفساد وهي علاقة معنوية وعكسية ، ومؤشر التغير في الحرية المالية وهي علاقة طردية ومعنوية، ومؤشر حرية الاعمال وهي علاقة عكسية ومعنوية، ومؤشر حرية العمل وهي علاقة طردية ومعنوية، ومؤشر التغير في الحرية النقدية هي علاقة طردية ومعنوية، ومؤشر حرية التجارة وهي علاقة عكسية ومعنوية ، ومؤشر التغير في حرية الاستثمار وهي علاقة طردية ومعنوية، ومؤشر الحرية الضريبية وهي علاقة عكسية ومعنوية.

**2 – نتائج تحليل الانحدار لمعدل النمو الاقتصادي على مؤشرات الحرية الاقتصادية :**

اثبت التحليل الكمي أنه عند زيادة رصيد مؤشر الحرية الاقتصادية بوحدة واحدة فإن معدل النمو الاقتصادي سيزداد بمقدار 0,978 ، واتضح أنه عند زيادة رصيد مؤشر التغير في حقوق الملكية الفكرية

بوحدة واحدة فإن معدل النمو الاقتصادي سيزداد بمقدار 0,701 وحدة. وتبين انه عند زيادة رصيد مؤشر التحرر من الفساد بوحدة واحدة فإن معدل النمو الاقتصادي سينخفض بمقدار 0,046 وحدة . وتم الاستنتاج أنه عند زيادة مؤشر التغير في الحرية المالية بوحدة واحدة فإن معدل النمو الاقتصادي سيزداد بمقدار 0.305 وحدة . ولوحظ أنه عند زيادة رصيد مؤشر حرية الاعمال بوحدة واحدة فإن معدل النمو الاقتصادي سينخفض بمقدار 0,025 وحدة . واتضح انه عند زيادة مؤشر حرية العمل بوحدة واحدة فإن معدل النمو الاقتصادي سيزداد بمقدار 0,004 وحدة .واثبت تحليل الانحدار أنه عند زيادة رصيد مؤشر التغير في الحرية النقدية بوحدة واحدة فإن معدل النمو الاقتصادي سيزداد بمقدار 0,401 وحدة . واكدت نتائج التقدير على أنه عند زيادة مؤشر حرية التجارة بوحدة واحدة فإن معدل النمو الاقتصادي سينخفض بمقدار 0,012 وحدة . وتم التأكد من أنه عند زيادة رصيد مؤشر التغير في حرية الاستثمار بوحدة واحدة فإن معدل النمو الاقتصادي سيزداد بمقدار 0,140 وحدة . وتمت البرهنة على أنه عند زيادة مؤشر الحرية الضريبية بوحدة واحدة فإن معدل النمو الاقتصادي سينخفض بمقدار 0,029 وحدة.

**ثانياً : المقترحات :**

1.تقترح الدراسة الاستفادة من مفهوم الحرية الاقتصادية ومؤشراتها وآثارها الايجابية بهدف تحقيق التقدم والازدهار الاقتصادي للبلدان النامية؛ لأن ارتفاع درجة الحرية الاقتصادية في بلد معين، سوف يشجع الانشطة الاقتصادية للقطاع الخاص وزيادة تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة وغير المباشرة وزيادة الشفافية ومكافحة ظاهرة الفساد وإيجاد المناخ الملائم لقطاع الاعمال.

2. تقترح الدراسة الخروج من ظاهرة اقتصار اهتمام الباحثين على العوامل التقليدية المؤثرة في النمو الاقتصادي الى دراسة وبحث العوامل غير التقليدية المؤثرة في النمو الاقتصادي، ومن أبرزها مؤشر الحرية الاقتصادية ومكوناته الفرعية.

3. توصلت الدراسة إلى أن على المهتمين بالإدارة الاقتصادية الاخذ بنظر الاعتبار الحرية الاقتصادية وحرية العمل وحرية الاعمال والحرية التجارية والحرية المالية ومكافحة الفساد وحرية الاستثمار .... الخ ، عند دراسة عوامل النمو الاقتصادي.

4. إن على راسمي السياسة الاقتصادية في أي بلد من بلدان العالم أن يعملوا على دعم وترسيخ السياسات الفرعية المؤدية إلى توسيع الحريات الاقتصادية والاستثمارية وحرية العمل وتثبيت حقوق الملكية الفكرية والحرية المالية والحرية النقدية .

5.تقترح الدراسة ايضا على الباحثين الاقتصاديين الاهتمام بالعوامل والمؤشرات الاقتصادية غير التقليدية عند اجراء البحوث المتعلقة بالنمو الاقتصادي والتضخم والبطالة ، فقد يكون أثرها اهم من أثر العوامل الاقتصادية التقليدية أو المتعارف عليها، خاصة وأن هناك عدد كبير جداً من المؤشرات المذكورة والتي شاع اصدارها ومن قبل جهات أو هيئات أو مؤسسات عالمية وهي متوفرة على شبكة الانترنيت.

6.تقترح الدراسة على الدول النامية إنْ أرادت اللحاق بركب التقدم الاقتصادي العالمي، أن تعمل على تحقيق الحرية الاقتصادية لديها لما لذلك من أثر واضح وبين في تحقيق النمو والتقدم الاقتصادي لاحقاً كما أثبتت الدراسة في جانبها العلمي.

7. وعلى تلك الدول أنَّ لا تستعجل النتائج المرجوة من أثر الحرية الاقتصادية ، فأثر الحرية الاقتصادية في النمو الاقتصادي قد يتطلب مدة من الزمن قد تمتد إلى بضع سنوات.

## المصادر والمراجع :

1. بادواقتى ، سردار عثمان خدر،(2010) ،" تحليل العلاقة الدالية بين درجة الحرية الاقتصادية والتجارة الخارجية وانعكاساتها على المؤشرات الاقتصادية الكلية لبلدان نامية مختارة للمدة (1990-2005) "،اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد .
2.بيجوفيتش ، بوريس ،(2012) ،" دفع عجلة التنمية عبر الحرية الاقتصادية وسيادة القانون" ،مركز المشروعات الدولية الخاصة وقضايا الاصلاح الاقتصادي ، رئيس مركز الدراسات الليبرالية(الديمقراطية) ، صربيا .
3- بهاتا ، عمر وآخرون، أفريقيا جنوب الصحراء كيف تستطيع جذب المزيد من رؤوس الأموال الخاصة، مجلة التمويل والتنمية ، البنك الدولي ، ترجمة مطابع الأهرام، القاهرة، 1997.
4- خليفة، محمد ناجي حسن ، النمو الاقتصادي، النظرية والمفهوم، دار القاهرة ، القاهرة، 2001.
5- روبرت، سولو، نظرية النمو ، ترجمة ليلى عبود، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الثانية.
6. شلغوم ،عميروش محند،(2012)، "دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية" ،الطبعة الأولى ، مكتبة حسن العصرية ، بيروت ، لبنان .
7.عباس ، صلاح ،(2005)، العولمة واثارها في الفكر المالي والنقدي ، مؤسسة الشباب الجامعة ، الاسكندرية ، مصر .

8- عجمية وناصف، محمد عبد العزيز، إيمان عطية ، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،2005.
9- عجمية وآخرون ،محمد عبد العزيز، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية ، مصر ،2007.
10- عطية، محمد عبد القادر، اتجاهات حديثة في النمو ، الدار الجامعية، الإسكندرية،2003.
11. 8.كاسبر ، وولفغانغ ،(2011) ، "الحرية الاقتصادية والتنمية" ، منبر الحرية ، سيدني ، استراليا .

12- مشورب ، إبراهيم، اشكالية التنمية في العالم الثالث ، دار المنهل اللبناني ، الطبعة الأولى ،2006.
13- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- مؤشرات الحرية الاقتصادية بعد عقد من الزمن- 2004.